

الحكومة الالكترونية لمراكز التأهيل المهني لذوى الاحتياجات الخاصة

**Electronic Governance, vocational rehabilitation centers,
people with special needs,**

أ/ فاطمة أبو بكر الخياط

وكيل وزارة التضامن الاجتماعي بأسسيوط سابقا ، fa_bakr@hotmail.com

تاريخ القبول: 2021/05/25

تاريخ الاستلام: 2021/01/09

مستخلص البحث:

تهدف هذه الدراسة النظرية الى اظهار تأثير الحكومة كعلم حضاري انساني يعتمد على تعظيم قيم الشفافية والمصداقية و حسن الاداء وتنظيم العمل وتحديد المهمات تحت ضوابط الرقابة والتدقيق على انجاز واتخاذ القرارات واهمية تطبيقها على الخدمات المقدمة من مراكز التأهيل المهني لذوى الاحتياجات الخاصة اصبح ضرورة لتحقيق مبدا المشاركة وتبادل الرأي وصولا لتطبيق إدارة رشيدة لاجراءات سير العمل وضمان تحقيق رضى ذوى الاحتياجات الخاصة عن الخدمات المقدمة وتمكينهم اقتصاديا مما يسهل عملية الرقابة على الأداء والتقييم ومن ثم التقويم. وذلك بأستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مواطبة للتطور التكنولوجى العالمى . الكلمات المفتاحية: الحكومة، مراكز التأهيل المهني ،ذوى الاحتياجات الخاصة، حاضنات الاعمال.

Abstract:

This theoretical study aims to show the impact of governance as a human civilized science that depends on maximizing the values of transparency, credibility, good performance, organization of work and defining tasks under controls and auditing the achievement and decision-making and the importance of applying them to the services provided by vocational rehabilitation centers for people with special needs has become a necessity to achieve the principle of participation and exchange of opinion In order to implement rational management of workflow procedures and ensure that people with special needs are satisfied with the services provided and empower them economically, which facilitates the process of performance monitoring, evaluation and evaluation, by using information and communication technology in line with global technological development.

Key words: Governance, vocational rehabilitation centers, people with special needs, business incubators

مقدمة :

الحوكمة "Gouvernance" هي علم حضاري انساني تعتمد على تعظيم قيم الشفافية والمصداقية و حسن الأداء وتنظيم العمل وتحديد المهمات تحت ضوابط الرقابة والتدقيق على انجاز واتخاذ القرارات المصيرية بناء على مبدأ المشاركة وتبادل الرأي وصولاً لتطبيق إدارة رشيدة لاجراءات سير العمل في جميع القطاعات مما يسهل عملية الرقابة على الأداء والتقييم ومن ثم التقويم .

و تسعى الدولة جاهدة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية لكل قطاعات الخدمات الحكومية وذلك ضماناً لتحسين مستوى الخدمات وسرعة الانجاز وتحقيق رضا المواطن في مختلف المؤسسات وصولاً لمراقبة فعالة للأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول الى أعلى درجة من درجات الجودة .

ومع التطور التكنولوجي وتأثيره على مختلف المجالات ووجود الحوكمة الالكترونية ومالها من آثار إيجابية فإن تطبيق الحوكمة الالكترونية ينعكس من خلال تحقيق العديد من

الفوائد والايجابيات والتي تتمثل في زيادة الكفاءة وتحسين أداء المؤسسات بكل اطرافها ، وحيث ان ذوي الاحتياجات الخاصة فئة تحتاج لمزيد من التسهيلات لتحسين وتجويد الخدمات المقدمة والى مزيد من الأهتمام ، ولما كانت مراكز التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة احد مشروعات الدولة المسندة إلى مؤسسات المجتمع المدني وتقدم الدولة كل الدعم لها حيث ان الأراضي والمباني ملكية للدولة وتكلفة تشغيل المراكز كأجور العاملين بها والبرامج التدريبية لهم كما يتم نذب بعض الموظفين الحكوميين لهذه المؤسسات لدعمها بالخبرات والكفاءات حرصاً على تقديم افضل خدمة للمستفيدين في مجال التدريب المهني للشباب والفتيات من ذوى الاحتياجات الخاصة .

وعلى ذلك كان لابد من احداث عملية تغيير لآلية تقديم الخدمة بين هذه المؤسسات وذوى الاحتياجات الخاصة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و تقديم الأفضل لهم وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيد من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات.

اشكالية البحث

في ظل البرامج التي تقدمها جمهورية مصر العربية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تنمية مهاراتهم في مجال الصناعات الحرفية لفتح آفاق جديدة وفرص عمل للقضاء على البطالة بين ذوى الاحتياجات الخاصة وتحسين مستوى معيشة الأسر المصرية ودعماً للاقتصاد العام للدولة فكان لابد من البحث عن الآليات الجديدة والمداخل الحديثة التي يمكن من خلالها مساندة هذه البرامج من خلال توفير البيئة المناسبة خاصة للشباب من ذوى الاحتياجات الخاصة من خلال مراكز تأهيل مهني مبتكرة متطورة تعتمد في خدماتها على الحكومة الإلكترونية لخلق جيل مبتكر من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية للمجتمع منتج قادر على المنافسة ومن خلال مساهمتها في امتصاص البطالة ورعاية المواهب وتشجيع الابتكار، والإبداع والحد من السلوكيات المنحرفة. (دراسة عن ذوي الاحتياجات الخاصة، نشرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار اسيوط، ديسمبر ٢٠١٦)

وحيث ان مراكز التأهيل المهني حاليا ليس بالمستوى الذى يحقق الهدف من انشائها والمؤسسات الاهلية القائمة على إدارتها ليست بالكفاءة المطلوبة بسبب عدم

تطوير آليات العمل وقصور في استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنية الحديثة بما يواكب التقدم التكنولوجي في وقتنا الحالي وضعف الكوادر البشرية العاملة وتعد هذه من أهم أسباب الإخفاق في هذه المشاريع (فاطمة ابوبكر الخياط، ٢٠٢٠، ص ١٠٢) وعلى ذلك تأتي أهمية الدراسة في التعرف على أهمية حوكمة مراكز التأهيل المهني الخاصة بذوى الإحتياجات الخاصة لتعزيز ودعم الشباب من ذوى الاعاقة وتوفير فرص عمل لهم من خلال مشروعات خاصة في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي والذي تسعى إليه الدولة .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انه يتطرق الى الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريبهم وتأهيلهم وفي انه يستعرض دور مراكز التأهيل المهني لذوى الاحتياجات الخاصة كمشروعات حكومية مسندة لجمعيات وربط عملية تطويرها وتحقيقها للاهداف المنشئة من اجلها بالحوكمة الإليكترونية لتحسين الخدمة وتحقيق الهدف منها وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً من خلال اتاحة فرص عمل لهم في غطار من الشفافية والمصداقية ، واستعراض ماهية الحوكمة وفوائدها وايضا مراكز التأهيل المهني ودورها في تعزيز قدرات الشباب من ذوى الاحتياجات الخاصة والخروج بنتائج تدعم انتاج شباب من ذوى الاحتياجات الخاصة قادر على إقامة مشروعات ناجحة من خلال حاضنات اعمال تقوم بدورها في تشجيع المشروعات الريادية والابتكارية بين فئة الشباب الذين يعدون عماد الأمم وأساس نهضتها والنهوض بالجمعيات الاهلية والمؤسسات من خلال إعادة هيكلة مجالس الادارات وتطبيق الحوكمة على كل الخدمات المقدمة من هذه المراكز .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على اهمية مراكز التأهيل المهني لذوي الاعاقة وفائدة حوكمتها، ووضع آلية لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة من الحصول على الخدمات التدريبية والتأهيلية لتمكينهم اقتصاديا من خلال اتاحة فرص عمل في اطار من الشفافية والمصداقية .

أولاً ماهية الحوكمة مفهومها ومتطلباتها التنظيمية وفوائدها

١. مفهوم الحوكمة

هي نظام للإدارة يشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات الهادفة إلى تحقيق التوافق والتوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة، وتوزيع الحقوق والمسؤوليات فيما بينها ضمن إطار عام من الشفافية والمصادقية بما يحقق وتكافئ الفرص من خلال وضع الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة منظمة العمل وتضمن من جهة أخرى أن تحسن الإدارة استغلال الموارد المتاحة وتسعى إلى تعظيم العائد المستهدف و تحقيق التنمية الاقتصادية للمنظمة وللمجتمع (ا.سليمة بن حسين ،الحوكمة دراسة في المفهوم ،٢٠١٥، ص ١٨٧)

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها : " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات أو المؤسسات و التحكم في أعمالها." كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: " مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح ".عموماً، فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة أو المؤسسة، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة، ومكافحة الفساد. (ا.سليمة بن حسين ،الحوكمة دراسة في المفهوم ،٢٠١٥، ص ١٩٢، ١٨٢)

كما انها عرفت بأنها مجموعة من الآليات المتعلقة برقابة الشركة وتنظيم العلاقة بين سلطات التنفيذ والرقابة و تحدد إختصاصات كل منهما، هدفها حماية الشركات والمساهمين واصحاب المصالح الأخرى(سهم دربال ،٢٠١٩، ص١٨). وعلى ذلك يمكننا القول بأن نظام الحوكمة يشكل دليلاً للرقابة الذاتية للمنظمة ووسيلة لتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيولة دون استغلال المناصب والنفوذ للمصالح الشخصية .

٢. متطلبات الحوكمة من الناحية التنظيمية بشكل عام

➤ ينبغي ان تقوم المؤسسات بتوفير البيانات بشفافية عن مختلف المعلومات الضرورية لدعم اتخاذ القرار.

➤ توفير البيئة القانونية (الأطر القانونية) ومجموعة من القواعد والحوافز التي تهتم بها الإدارة لتعظيم أرباحها على المدى البعيد لصالح المساهمين والمستفيدين بتمكين المؤسسات من تحقيق أهدافها، والسيطرة على المخاطر، وضمان الامتثال لمعاييرها ومبادئها.

➤ وضع مجموعة من القواعد التي تحدد العلاقة بين أصحاب المصلحة والإدارة ومجلس الادرة والتأثير في كيفية عمل الشراكة بين الجهات الداعمة. (عبد الرحمن توفيق، عام ٢٠٣، ص ١٥٠)

٣. فوائد الحوكمة الإلكترونية

☒ السرعة

تعمل الحوكمة الإلكترونية على تسريع انجاز الاعمال حيث أتاحت استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات مثل الحواسب والشبكات والهواتف الذكية والخدمات عبر الإنترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات-Big Data- لجميع أنحاء العالم. وبالتالي تسريع عملية تقديم الخدمات بما يضمن رضا المستفيدين .

☒ خفض التكلفة

تسهم الحوكمة الإلكترونية في خفض النفقات؛ إذ تستهلك الرسائل والسجلات المكتوبة وطريقة إنجاز الأشياء بالطريقة التقليدية الكثير من الوقت والجهد وإهدار الكثير من الأموال كذلك.

☒ الشفافية

تتيح الشفافية للمواطنين الاطلاع على جميع المعلومات التي يريدونها، وقتما يريدون، بنقرة على الفأرة أو بلمسة إصبع وفي الوقت ذاته تعمل على إتاحة سوق مفتوح وشفاف يدعم اقتصاد أقوى.

☒ تعزيز التواصل

يمكن أن يؤدي تطبيق الحوكمة الإلكترونية أيضًا إلى تعزيز الاتصالات الأفضل بين الحكومة وقطاع الأعمال والخاص وتقليل الاحتكار وإتاحة الفرصة للجميع ، بناء الثقة وتساعد الحوكمة الإلكترونية في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وهي عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة، التي تسعى إلى استخدام الاستراتيجيات القائمة على الإنترنت؛ لإشراك المواطنين بشكل عام.

✘ الكفاءة التشغيلية

تسهم الحوكمة الإلكترونية في رفع الكفاءة التشغيلية بشكل عام؛ فمن خلال استخدام التقنيات الحديثة يمكن أداء المهام وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ناهيك عن أنها ستوفر الكثير من الوقت والجهد؛ ما يتيح توجيههما (الوقت والجهد) إلى مهام أخرى أكثر نفعاً وفائدة.

✘ المساءلة

إذا قررنا أن الشفافية هي إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية فالمؤكد أن ذلك سيقودنا إلى المساءلة؛ فمن مستلزمات الشفافية أن تكون هناك مساءلة في حالة ارتكاب خطأ ما، أي منح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية حيث يعني هذا أن الحوكمة الإلكترونية تعمل وبشكل غير مباشر على تحسين الأداء .

✘ القضاء على الفساد

من أهم فوائد الحوكمة الإلكترونية تقليل الفساد وصولاً للقضاء عليه من خلال عدم التعامل المباشر بين طالب الخدمة ومقدمها وتحقيق الشفافية والعدالة، تحقيق الحماية للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من إستغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة وكذلك تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية وتكون لها مهام وصالحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة . (صلاح عبد السلام ضو وآخرون ، ٢٠٢٠، ص٥٧).

ثانياً : التعريف بمراكز التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة المسندة للجمعيات الأهلية

مراكز التأهيل المهني هي مشروعات تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي تسند إلى جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني لتساعد على تأهيل وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة واكتشاف مواهبهم و اكسابهم مهارات مهنية عن طريق تقديم برامج تدريبية لاكتساب حرفة بما يسمح لهم بمزاولة العمل في النشاط الإقتصادي بالمجتمع وخلق فرص عمل وتشجيعا لاقامة مشروعات صغيرة دعما للاقتصاد بما يحقق لهم حياة كريمة. (المرجع :اللائحة التنظيمية لمركز التدريب والتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة- وزارة التضامن الاجتماعي) .

وقد قامت الدولة بإنشاء هذه المراكز لتكون قطبا إستراتيجيا يساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق الأهداف التالية:

➤ خلق فرص عمل للشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق التدريب المهني لتمكينهم من عمل مشروعات صغيرة مساهمة في القضاء على البطالة في هذه الفئة .

➤ ضمان يد عاملة تتميز بتكوين مهني جيد ومؤهلة لتلبية إحتياجات سوق العمل .

➤ الحفاظ على الصناعات التراثية من خلال تدريب الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة وامتهان حرفة صناعتها ضمانا للاستمرارية (مثال السجاد والكليم اليدوي - الصناعات النحاسية والعظمية والجلدية -.....إلخ) ودعم الأسر التي تعمل من خلال الاعتماد على المهارات التي توجد في الأسرة وتنميتها لتقوم بانتاج وبيع منتجات من المنزل من أجل زيادة دخل الأسر ورفع مستوى معيشتهم ودعماً لمراكز الاسر المنتجة .

أنواع التدريب التي تنفذ بهذه المراكز: (مثال: محافظة اسيوط)

⇒ حرفة النجارة .

⇒ حرفة الحدادة .

⇒ حرفة التفصيل والخياطة .

⇒ الصناعات التراثية.

⇒ الاشغال اليدوية (تطريز -كروشيه-التركو).

⇒ الصناعات الجلدية (الأحذية -الشنط) .

(المرجع:اللائحة التنظيمية لمركز التدريب والتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة - وزارة التضامن الاجتماعي).

ثالثاً:اهمية الحوكمة الإلكترونية لمراكز التدريب المهني لذوي الاحتياجات الخاصة

تتمثل اهمية الحوكمة الالكترونية في التالي :

- رفع مستوى كفاءة مراكز التدريب المهني الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة .

- بناء قاعدة بيانات متكاملة لاستخراج المعلومات لدعم اتخاذ القرار.
 - تحقيق الشفافية والمصداقية في إجراءات الخدمة .
 - الوصول إلي تنمية مهارات المستفيدين ودعم تنوع مصادر تنمية الاقتصاد للأفراد والأسر .
 - تسهيل عملية توصيل الخدمة للمستفيدين دون عناء .
 - نشر ثقافة التدريب عن بعد وتعظيم الاستفادة منها .
 - التسويق الإلكتروني لمنتجات المستفيدين .(الخياط ، ٢٠٠٨، ص ٥٦)
- رابعاً: التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية على مراكز التدريب المهني لذوي الاحتياجات الخاصة .

✘ ضعف مجالس إدارة الجمعيات المسند إليها مراكز التدريب المهني :

حيث تلاحظ أن أعضاء مجالس الادرة ليس لهم دور فعال او اجتهاد المشاركة الفعالة للارتقاء بهذه المراكز و معظمهم من كبار السن وانخفاض في المستوى الثقافي والمعرفي والافتقاد لاستراتيجيات التطوير والتنمية مما يجعل هذه المراكز لا تحقق الهدف المنشود.

✘ ضعف التمويل المقدم من الجمعيات :

حيث يتم الاعتماد فقط على الدعم المقدم من الدولة وهذا يخالف الاتفاق بين الطرفين إذ انها علاقة شراكة على الرغم من ان الدولة لا تبخل في تقديم كل الدعم من أجهزة تدريب ودعم اجور وغيره المقام فيها المشروعات من املاك الدولة .

✘ ضعف ونقص في الكوادر البشرية العاملة :

حيث يوجد نقص كبير في عدد المتخصصين وتميل هذه المؤسسات للاستعانة بالعمالة الرخيصة دون النظر للمهارة و يفقد العاملین للمعرفة التي تتطلبها عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية ويظهر ذلك على شكل انخفاض المستوى الثقافي والمهارات اللازمة لمواكبة التغيير.

✘ ضعف البنية التحتية التكنولوجية:

تفتقر هذه المؤسسات للبنية التحتية الملائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكينها من تحقيق انسيابية في تبادل المعلومات و بما يزيد من فعاليتها وجدواها واهميتها كجاهزية لتطبيق الحكومة الإلكترونية .

خامساً: المكونات ومتطلبات التقنية للحوكمة الإلكترونية

هنا نجد ان هذا المحور اساسي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية حيث تمثل الاجهزة والتقنيات اللازمة لانجاح المشروع ويتم من خلالها ادخال المعلومات ونقلها الكترونيا مع ضمان سريتها ودقتها، وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية مع ضمان صحتها ومصداقيتها حيث ان جوهر العمل الإلكتروني يعتمد على ثلاث خصائص أساسية هي:-

١- التخزين:

ونعني به حفظ المعلومات الكبيرة من خلال تحويل الملفات الورقية إلى ملفات الكترونية عبر أنظمة معلوماتية إلكترونية .

٢- النقل:

ويعني تحديث المعلومات وتخزينها إلكترونياً بسرعة كبيرة جدا مهما كانت كمياتها بواسطة أجهزة الحاسب الآلي.

٣- مكونات البيئة التقنية:

✓ أجهزة الحاسب

✓ شبكات داخلية وخارجية

ويتم عن طريق هذه الشبكات تقديم الخدمات الآتية:-

- خدمة الاتصال عن بعد

- خدمة البريد الإلكتروني

- خدمة الملفات

- خدمة المحادثات

- الموقع على الشبكة العالمية ومنصة تدريب

- وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي

- أجهزة التحكم بالاتصال (أجهزة ارسال واستقبال) (حسين سرايا

١٩٩٦، ص ٤٥)

سادساً: النتائج والتوصيات

يتضح أهمية الحوكمة لمراكز التأهيل والتدريب المهني الخاصة بذوى الاحتياجات الخاصة من خلال اتخاذ خطوات إجرائية لرفع مستوى كفاءة مراكز التأهيل والتدريب

المهني الخاصة بهم ومن خلال الاعتماد على الإدارة الالكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يمكن من ادرة المعلومات بصورة جيدة إن تطبيق الحكومة الالكترونية يستلزم تضافر الجهود من حكومة وقطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية سواء بالدعم الفني أو المادي أو المالى والقانونى حيث ان هذا التضافر سيزيد من سرعة التطبيق وتلافي الأخطاء ونجاح هذه المشروعات بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

التوصيات :

- ١) إعادة هيكلة مجالس ادارة الجمعيات المسند إليها المشروعات وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ويضمن هذا تطبيق مبدأ الرقابة الفعالة بهدف التجديد واختيار اعضاء على اساس المستوي الثقافى بما يضمن مواكبة تطورات العصر.
- ٢) توفير كوادربشرية مدربة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وذات مهارة.
- ٣) وضع إطار قانونى مثل إصدار قانون موحد لتنظيم العمل بمراكز التدريب المهني يشتمل على إعادة هيكلة الهيكل الاداري بها.
- ٤) إدخال تخصصات جديدة تواكب التغيرات حدثتفى هذا العصر مثل :
 - التأهيل المهني الزراعى لبيتضمن (الصوبات الزراعية - إدارة المخلفات الزراعية وتدويرها واستخدامها كطاقة - زراعة الاسطح).
 - التدريب المهني فى مجال استخدام الطاقة الشمسية (صناعة السخانات الشمسية - أعمدة إضاءة للحدائق المنزلية).
 - الإبتكار فى مجال تصنيع الملابس والمفروشات اليدوية و استخدام برامج معتمد على التكنولوجيا الحديثة فى التصميمات لتنتج منتجات يدوية متميزة وذات جودة عالية تصلح للتصدير.

خامساً : تطبيق النموذج المقترح التالي :

نموذج مقترح للحكومة الإلكترونية لمراكز التدريب المهني :-

☒ الرؤية

مراكز التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة تقدم افضل خدمة تدريبية وفرص عمل لهم وذلك من خلال مايلى :

إنشاء حاضنات أعمال :

حيث أن رسالة الحاضنة تتمحور في سعيها أن تكون مركز تنمية وإبداع ، يعمل من خلال كادر إداري وفني مؤهل من أجل تطوير القدرات البشرية للمبادرين للبدء بتنفيذ مشاريع استثمارية واعدة، تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

وهناك أنواع للحاضنات حيث يتسع مفهوم الحاضنات ليشمل التالي :

١- الحاضنة العامة التي تحتضن المشروعات الصغيرة بمختلف مجالاتها.

٢- الحاضنات المتخصصة في نوع من أنواع الأعمال دون الآخر مثل :

✓ الحاضنات الزراعية .

✓ الحاضنات التكنولوجية .

✓ الحاضنات الصناعية .

٣- الحاضنات المتخصصة في رعاية المشروعات الصغيرة التي تملكها فئة معينة من المجتمع مثل المرأة وذوي الاعاقة ، وتكون فترة الاحتضان وأسس تحديد الفترة يعتمد على النظام الإداري للحاضنة فأقل مدة احتضان هي ستة أشهر وقد تطول مدة الاحتضان لتصل إلى خمس سنوات.

دور وأهمية حاضنات الأعمال

تقوم الحاضنات بدور فعال في دعم المبتدئين في المشروعات الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة فتقوم الحاضنات بالدعم بالدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر بمشروع جديد حيث أن الهدف الرئيسي لبرنامج الاحتضان هو تفريخ شركات ناشئة ناجحة تفسح فرصاً جديدة للعمل وأشغالاً مجزية، وتساهم في إنعاش الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فرسالة الحاضنة تتمحور في سعيها أن تكون مركز تنمية وإبداع، يعمل من خلال كادر إداري وفني مؤهل من أجل تطوير القدرات البشرية للمبادرين للبدء بتنفيذ مشاريع استثمارية واعدة، تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

وعليه فإن الحاضنات تسعى إلى:

- تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة: من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، والتسويقي ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة.
- تنمية المجتمع المحلي: من خلال تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل.
- دعم التنمية الاقتصادية: بمعنى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توظيف وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة في المجتمع، والتي تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع.
- دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق الفرص: من خلال تنمية المهارات ونشر روح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع.
- إنشاء بوابة إلكترونية ومنصة تدريبية وتسويقية عن بعد وتشمل التالي:-
 - شروط الالتحاق بمراكز التدريب المهني والمستندات المطلوب
 - تسجيل طلب التحاق بمراكز تدريب ونوع التدريب
 - منصة تدريب عن بعد
 - منصة تسويقية لمنتجات مشروعات ذوي الاحتياجات الخاصة

وتتمثل خصائص البوابة في الآتي :

- تجميع كافة الأنشطة والخدمات في موقع واحد على شبكة الانترنت
- السرعة والدقة والانجاز في الأداء.
- اتصال دائم ومباشر بالمواطن. من ذوي الاحتياجات الخاصة .
- تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية لذوي الاحتياجات الخاصة دون الذهاب إلى مواقع الخدمة
- تقليل الاعتماد على العمل الورقي.
- الشفافية والمصدقية في العمل.

- إذابة الحدود الجغرافية وتلك المتعلقة بالسكان وتحقيق انتشار واسع للمعرفة وتسهيل عملية التدريب من أي مكان دون النظر للبعد الجغرافي.
- تدريب للجميع ومستمر.
- المساعدة في تسويق المنتجات للأسر ورفع مستوى معيشتهم.
- الإعلام والترويج للمنتجات لتحقيق ازدهار اقتصادي مستدام.

مراجع ومصادر البحث

- سهام دربال ،رسالة دكتوراه "شركة المساهمة ومبادئ الحوكمة الرشيدة ، جلية الحقوق ، جامعة ابوبكر بلقائد ، عام ٢٠١٩
- أ.سليمة بن حسين ، الحوكمة دراسة في المفهوم ، مجلة العلوم القانونية ةالسياسية عدد ١٠ ، جانفي ، عام ٢٠١٥
- فاطمة أبوبكر الخياط ، ذوى الإعاقة(الاحتياجات الخاصة) الواقع والمأمول ، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة ، المجلد الربع – العدد ١٤ ، عام ٢٠٢٠.
- الدكتور حسين سرايا، تنظيم وإدارة مراكز المعلومات والحاسبات الإلكترونية، شركة المكتبات الكويتية ، عام ١٩٩٦.
- دكتور عبد الرحمن توفيق، الإدارة الإلكترونية , بميك ، عام ٢٠٠٣
- فاطمة ابوبكر الخياط ،مدخل لتطبيق الحكومة الإلكترونية على خدمات المستثمرين بمحافظة اسيوط ، رسالة درجة العضوية ، ا كاديمية السادات للعلوم الادارية ، عام ٢٠٠٨ .
- عثمان عرفات حسن ، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهارات الفئات الخاصة وتأهيلهم لسوق العمل ، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة ، المجلد الربع – العدد ١٤ ، عام ٢٠٢٠
- صلاح عبد السلام ضو وبخرون ، الحكومة ودورها في الاصلاح الاداري فلى المؤسسات الليبية ، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد ٣ عدد ٦ ، عام ٢٠٢٠
- نشرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار باسيوط ، دراسة عن ذوى الاحتياجات الخاصة ، ديسمبر (٢٠١٦)

مواقع على شبكة الانترنت

- <https://www.rowadalaamal.com/%d%ad%d%88%9d%83%9d%85%9d%8a9-%d%8a%Yd%84%9d%8b%8d%8b%1d%83%9d%8a%Yd%8aa-%d%8a%Yd%84%9d%8a%8d%8a%Yd%8a8-%d%8a%Yd%84%9d%8ae%d%84%9d%81%9d%8%9a-%d%84%9d%84%9d%85%9d%8b%3d%8a%8d%88%9d%84%9d%8%9a%d%8a9>
- https://www.vitamedz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/Articles_92_2950337_19_1.html
- <http://egypt.gov.eg/arabic/documents/default.aspx>
- <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx>